

بنهاية النصف الأول من العام الحالي.. مستحوذة على 2,2% من إجمالي القيمة السوقية لـ «البورصة» البالغة 51,2 مليار دينار

# 1,13 مليار دينار أصول 33 صندوقاً تستثمر بالأسهم الكويتية

938 مليون دينار أصول صناديق الأسهم التقليدية.. مقابل 194 مليوناً نظيرتها الإسلامية ■ 9 صناديق كبيرة الحجم تستحوذ على 77,6% من إجمالي أصول صناديق الأسهم المحلية



وبالتزامن مع الأداء الجيد لبورصة الكويت خلال النصف الأول، سجلت جميع صناديق الأسهم الكويتية التقليدية عوائد إيجابية، تراوحت بين 7,5% و19,8%، بينما ربح مؤشر السوق العام لبورصة الكويت 14,2%.

أما بالنسبة لأداء صناديق الأسهم الكويتية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فجميعها سجلت عوائد قوية، تراوحت بين 11% و24,4%، مستفيدة من ارتفاع أسهم البنوك الإسلامية وبعض الأسهم القيادية والمصنفة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ويعتبر صندوق الراءد للاستثمار، الذي تديره الشركة الكويتية للاستثمار، أكبر صناديق الأسهم المحلية حجماً في البورصة من حيث صافي قيمة الأصول التي بلغت بنهاية يونيو نحو 205 ملايين دينار، ما يعادل 18% من حجم صناديق الأسهم المحلية.

وكان أداء الصندوق إيجابياً خلال النصف الأول من السنة، حيث بلغ 19,1%، وارتفع صافي موجوداته في النصف الأول من العام الحالي بنحو 28 مليون دينار، وسجل عوائد إيجابية شهرية في 5 أشهر من أصل 6 أشهر.

وجاء صندوق الوطنية الاستثماري، الذي تديره «الاستثمارات الوطنية»، بصافي قيمة أصول بلغ 166,54 مليون دينار، ما يعادل 14,7% من صافي قيمة أصول صناديق الأسهم المحلية ويعائد 13,77% في النصف الأول من عام 2025. بينما بلغ حجم صندوق المركز للعوائد، الذي تديره شركة المركز المالي، نحو 103,5 ملايين دينار، ويعائد للنصف الأول نسبته 10,5%، أما صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول، الذي تديره شركة كامكو للاستثمار، فبلغ صافي قيمة موجوداته 90,8 مليون دينار، ويعائد للنصف الأول من السنة نسبته 19,75%.

تنويه: الأداء السابق ليس بالضرورة مؤشراً ولا يبنى بالضرورة عن الأداء المستقبلي وأن ما حققته هذه الصناديق الاستثمارية من عائد على الاستثمار في السابق لا يمكن الاعتماد عليه بالنسبة للنتائج المستقبلية.

### المحلل المالي

أظهر رصد أعدته «الأنباء» حول صافي أصول صناديق الأسهم الكويتية التي تستثمر في البورصة، والبالغ عددها 33 صندوقاً بنوعها التقليدي والمتوافق مع الشريعة الإسلامية، أن قيمة موجودات هذه الصناديق بلغت نحو 1,13 مليار دينار بنهاية النصف الأول من العام الحالي، أي ما يعادل 2,2% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة بالبورصة، والتي بلغت بنهاية يونيو الماضي نحو 51,2 مليار دينار.

وبحسب الرصد، يتبين أن قيمة صافي أصولها تتوزع على صناديق الأسهم التقليدية التي بلغ صافي أصولها نحو 938 مليون دينار، مرتفعة بنحو 80 مليون دينار خلال فترة النصف الأول من العام الحالي، وتعادل نحو 83% من صافي أصول صناديق الأسهم الكويتية.

بينما استحوذت صناديق الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على صافي أصول بلغ 194 مليون دينار، ما يعادل 17% من صافي أصول صناديق الأسهم التي تستثمر في الأسهم المدرجة، وارتفعت بنحو 17 مليون دينار في النصف الأول من 2025.

وتركزت أصول صناديق الأسهم المحلية في 9 صناديق كبيرة الحجم تفوق قيمة صافي أصول الصندوق الواحد 50 مليون دينار، وتشكل نحو 77,6% من مجمل صافي قيمة أصول صناديق الأسهم، وتديرها شركات رائدة بالقطاع، تتقدمها: «الاستثمارات الوطنية»، و«المركز المالي» و«كامكو للاستثمار» و«فترة للاستثمار الدولي» و«الوطني للثروات»، و«الكويتية للاستثمار».

ومن الملاحظ أن جميع صناديق الأسهم المحلية التقليدية سجلت عوائد إيجابية خلال النصف الأول من السنة، نتيجة الأداء الجيد لمؤشر السوق العام لبورصة الكويت الذي ارتفع بنسبة 14,8% ومؤشر السوق الأول الذي حقق مكاسب نسبتها 17,21%، بينما تفوقت 6 صناديق في أداؤها على مؤشر السوق العام في النصف الأول من السنة.

## لمواكبة التوسع العمراني وزيادة الكثافة السكانية المتوقعة 10 محطات وقود جديدة في مدينة المطلاع



في مدينة المطلاع. ويأتي هذا الإجراء في إطار خطط الشركة لتوسيع شبكة محطاتها وتلبية احتياجات المناطق السكنية الجديدة من خدمات الوقود، بما يواكب التوسع العمراني وزيادة الكثافة السكانية المتوقعة في المدينة.

وأكدت المصادر أن المشروع يعد من المشروعات الاستراتيجية التي تستهدف دعم البنية التحتية للمناقصات العامة على طرح المناقصة رقم 4493/LM/CPC والخاصة بأعمال إنشاء وتوريد وتركيب وإنجاز وتشغيل 10 محطات وقود

أحمد مغربي

## «التجارة» تجيز لمراقبي الحسابات الكويتيين تأسيس شركات «مهنية للخدمات المحاسبية»

طارق عرابي

أصدر وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل قراراً وزارياً جديداً، أجرى بموجبه تعديلاً على لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات.

وأجاز القرار الذي حمل الرقم 159 لسنة 2025 للمحاسبين الكويتيين المقدمين بسجل مزاوي المهنة في الوزارة تأسيس شركات مهنية للخدمات المحاسبية، وذلك لممارسة أنشطة مسك الدفاتر المحاسبية وإعداد البيانات المالية، الاستشارات المالية والمحاسبية، القيام بعمليات الجرد ومراقبة المخزون، تقييم الأصول، التدقيق الداخلي، أعمال التصفية، وذلك بعد تقديم إفاضة من الهيئة بين فيه نشاط أو الأنشطة المرخص لها، لكن القرار استثنى شركات الاستشارات المالية فقط من رقابة الجمعية ومن شرط الحصول على موافقتها، كما أنه نص على أنه لا يجوز تأسيس شركات تجارية لتقديم خدمات محاسبية أو أعمال مراقبة الحسابات، أو الاستشارات المالية أو المحاسبية.

## بدلاً من يوم واحد.. ولحماية العملاء وتعزيز ثقتهم بالخدمات المصرفية الرقمية

# 7 أيام لاسترجاع الأموال المحوَّلة بالخطأ عبر خدمة «ومض»



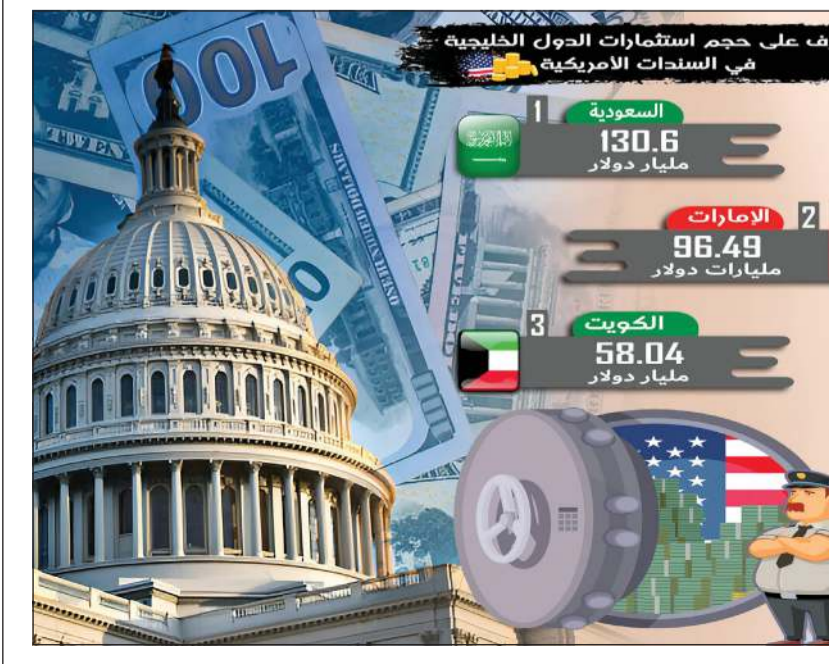
علمت «الأنباء» أن البنوك المحلية أصدرت تحديثاً جديداً على خدمة تحويل الأموال «ومض»، وذلك من خلال تمديد فترة استرجاع الأموال المحوَّلة عن طريق الخطأ من يوم واحد إلى 7 أيام، وذلك في إطار جهود البنوك المستمرة لحماية العملاء وتعزيز ثقتهم بالخدمات المصرفية الرقمية.

وبموجب التحديث الجديد، أصبح بإمكان العملاء الذين تسلموا مبالغ مالية بطريق الخطأ، أو الراغبين في رد الأموال المستلمة، إتمام العملية بسهولة وأمان من خلال التطبيقات المصرفية الإلكترونية وقنوات البنوك الرقمية، مع الالتزام الكامل بالشروط والأحكام المعمول بها. ويهدف هذا الإجراء إلى رفع مستوى المرونة في المعاملات المالية وتخفيف الضغوط عن العملاء، خاصة في ظل التوسع الكبير في الاعتماد على خدمات التحويلات الفورية، كما يأتي ضمن توجهات القطاع المصرفي في الكويت، وضمان أعلى معايير الأمان والشفافية. وستستفيد هذه الخطوة من تعزيز الثقة في الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتشجع العملاء على استخدام التحويلات الرقمية باعتبارها وسيلة أكثر أماناً ومرونة لإتمام معاملاتهم المالية اليومية.

مصطفى صالح

## تبلغ حيازتها من سندات الخزنة مستوى قياسياً جديداً عند 58.04 مليار دولار بنهاية يونيو 2025

# 7,7 مليارات دولار سندات أميركية اشترتها الكويت بالنصف الأول



تربليوني دولار وبقيمة 12,6 مليار دولار ونحو 1,1%، وأشارت البيانات إلى أن بريطانيا جاءت في المرتبة الثانية بعد اليابان بـ 85,8 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي مقارنة بـ 809,4 مليارات دولار بنهاية مايو الماضي، بحجم ارتفاع بلغ 48,7 مليار دولار وبنسبة نمو 6%.

وحلت الصين ثالثاً بالاستحواذ على سندات أميركية بقيمة 756,4 مليار دولار بنهاية يونيو، مقارنة بـ 756,3 مليار دولار مايو الماضي بارتفاع 100 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 0,01%.

ونذكرت البيانات ارتفاع حيازة الأجنبي من سندات الخزنة الأميركية خلال شهر يونيو الماضي على أساس سنوي لتصل إلى مستوى 9,13 تريليونات دولار، مقارنة بـ 8,3 تريليونات دولار بنهاية يونيو 2024، بنمو نسبة 10% وبقيمة 828,4 مليار دولار.

وعلى أساس شهري، ارتفعت حيازة الأجنبي من سندات الخزنة الأميركية خلال شهر يونيو الماضي بقيمة 80,2 مليار دولار وبنمو 0,9% مقارنة بـ 9,04 تريليونات دولار بنهاية مايو الماضي.

الأميركية بخفض ورفع حيازتها بمبالغ مليارية خلال الأشهر الماضية فيما تزامنت تلك التحركات مع تغير العائد على تلك السندات.

وخليلجا، كشفت البيانات عن ارتفاع استثمارات المملكة العربية السعودية بنهاية يونيو الماضي لتصل إلى 130,6 مليار دولار، مقارنة بـ 127,7 مليار دولار بنهاية شهر مايو الماضي بنمو نسبته 4,5% وبقيمة 2,9 مليار دولار، منها 103,47 مليارات دولار سندات طويلة الأجل، و27,08 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.

واظهرت وزارة الخزنة الأميركية، انخفاض حيازة الإمارات من السندات الأميركية لتصل إلى مستوى 96,49 مليار دولار بنهاية شهر يونيو الماضي، مقارنة بـ 103,6 مليارات دولار بنهاية شهر مايو الماضي بتراجع نسبته 6,9% وواقع 7,1 مليارات دولار، منها 37,8 مليار دولار سندات طويلة الأجل، و58,7 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.

وعلى الصعيد العالمي، فقد حافظت اليابان كعادتها على المركز الأول خلال شهر يونيو بالاستحواذ على سندات أميركية بقيمة 1,14 تريليون دولار مرتفعة عن مستويات مايو الماضي البالغة 1,13

كشفت بيانات رسمية صادرة عن وزارة الخزنة الأميركية عن ارتفاع قيمة حيازة الكويت من سندات الخزنة الأميركية خلال النصف الأول من العام الحالي، لتصل إلى مستوى قياسي جديد عند 58,04 مليار دولار بنهاية يونيو، مقارنة بـ 50,34 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2024 بنمو نسبته 15,3% وواقع 7,7 مليارات دولار.

وتظهر البيانات أن الكويت زادت حيازتها من سندات الخزنة الأميركية على أساس شهري، خلال يونيو الماضي بقيمة 1,04 مليار دولار، مقارنة بـ 57 مليار دولار بنهاية مايو، أي بنمو 1,8%، فيما قفزت حيازة الكويت من السندات على أساس سنوي بين يونيو 2024 و2025 بنحو 11,6 مليار دولار، مقارنة بنهاية البالغة 46,44 مليار دولار بنهاية يونيو 2024.

وتتنوع حيازة الكويت من السندات الأميركية بين 56,95 مليار دولار سندات طويلة الأجل، و1,09 مليار دولار سندات قصيرة الأجل، وتظهر تحركات ناجحة للاستثمارات الكويتية في السندات

علاء مجيد